http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2193) السنة الثامنة - الاحد (17) تموز 2011

الامم المتحدة تمول الاحصاء السكاني بـ ٧ ملايين دولار

التعداد في حكم "المستحيل" مع استمرار الصراع السياسي

متابعة/ المدى

اعلن مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة في العراق ايد ميلكرت ان صندوق الأمم المتحدة للسكان قدم خلال ثلاثة اعوام سبعة ملايين دولار لدعم الجهاز المركزي للاحصاء في اجراء التعداد السكاني.

وقال ميلكرت في كلمة القاها خلال احتفال الهيئة العامة للتعداد السكاني العام لمناسبة يوم السكان العالمي ان الهدف من هذا الدعم المالي كان تقديم معونة تقنية الى الجهاز المركزي للاحصاء ومساعدته على اجراء التعداد السكاني العام، ولكن المسؤول الدولي اعرب عن أسفه لعدم اجراء التعداد السكاني برغم ما أنفق من موارد على تهيئة المستلزمات الفنية واللوجستية والادارية ، بما في ذلك ملايين الأمم المتحدة.

وخاطب ميلكرت المعترضين على التعداد السكاني قائلا: انهم ينبغي ألا يعتبروه اداة لنيل حقوق أو مستحقات، فالتعداد تصوير للواقع في برهة معينة.

واضاف: ان القضايا المتعلقة بمن ينتمي الى أين ومن يذهب الى أين ينبغي ان تُعالج على مستويات أخرى.

وكانت السنوات الماضية شهدت تأجيل التعداد السكاني مرات عدة منذ عام ٢٠٠٧. وكانت الأسباب تتعلق بالاوضاع الأمنية في بعض الحالات وبخلافات بين الكتل السياسية في الفترة اللاحقة وخاصة بشأن ما يُسمى المناطق المتنازع عليها في كركوك ونينوى.

عضو مجلس النواب عن ائتلاف الكتل الكردستانية شريف سليمان اكد موافقة المحافظات التي كانت ترفض التعداد على اجرائه الآن معربا عن الأسف لما أهدر من المال العام حتى الآن.

ونقل النائب سليمان عن وزير التخطيط علي الشكري تصميمه على اجراء التعداد في غضون الأشهر المقبلة.

عضو مجلس النواب عن التحالف الوطني شاكر الدراجي اشار الى ما سماه تخوف بعض الكتل مما قد يكشفه التعداد بشأن التركيب السكاني لبعض المناطق المختلطة.

واكد الناطق باسم وزارة التخطيط عبد الزهرة الهنداوي ان الأجواء الحالية مشجعة وقد تتيح امكانية تحديد موعد لاجراء التعداد بعد المبادرة التي قدمها وزير التخطيط مبينا اسباب التأجيل في الفترة السابقة وخاصة الخلافات السياسية بخصوص المناطق المتنازع عليها في كركوك ونينوى وديالى.

استاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد حميد فاضل قال: ان الخلافات السياسية القت بظلالها على عملية تقنية واقتصادية بحتة.

وقد أجري آخر تعداد سكاني وطني عام ١٩٨٧ اعقبه تعداد عام ١٩٩٧ لكنه لم يشمل المحافظات الثلاث التي تشكل اقليم كردستان.

وأعلنت وزارة التخطيط عن احصائية شاملة اظهرت ان عدد سكان البلاد تجاوز الـ٣١ مليون نسمة، وبدأت الوزارة قبل مدة عبر الجهاز المركزي للاحصاء بعملية حصر وترقيم الدور والمباني في الاماكن الريفية والحضرية.

واظهرت الاحصائية أن عدد البنايات الحكومية والاهلية في العراق بلغ خمسة ملايين و٨٧٧ الفا و٩٥٥ بناية، منها ثلاثة ملايين و٩٦١ الفا و ٦٠٤ بنايات في المناطق الحضرية، ومليون و٩١٦ الفا و٣٥١ بناية في الريف، في حين بلغ عدد المباني الهامشية مثل الصرائف وبيوت الشعر والكرفانات والأكواخ ٦٧٠٨٢ بناية توزعت على المناطق الحضرية بواقع ٢٤٠٦٨ بناية والمناطق الريفية والصحراوية فعددها ٤٣٠١٤ بناية. وفي ما يتعلق بالمساكن فوصل عددها إلى اربعة ملايين و ٨١٠ آلاف و٥٥٥ مسكنا في جميع مناطق العراق وبواقع ثلاثة ملايين و٤٣٥ الفا و٤٣ مسكنا في المناطق الحضرية ووصل العدد في المناطق الريفية الى مليون و٣٧٥ الفا و٥١٢ مسكنا.

وبحسب ما قاله المتحدث الرسمي باسم وزارة التخطيط عبد الزهرة الهنداوي فان عدد السكان في تلك المساكن وصل إلى ٣١ مليونا و ٦٦٤ الفا و٤٦٦ نسمة يتوزعون في المناطق الحضرية بواقع ٢١ مليونا و ٨٤٤ الفا و٤١٣ نسمة وفي المناطق الريفية وصل العدد إلى تسعة ملايين و ٨٢٠ الفا و٥٣ نسمة.

ويعاني العراق نقصا كبيرا في المساكن مقارنة بعدد السكان ويحتاج على الاقل إلى أكثر من مليوني وحدة سكنية لمواجهة الأزمة. واظهرت الاحصائية أن عدد الأسر في العراق بلغ اربعة ملايين و٦٩٦ الفا و٢٦٥ اسرة تتوزع في المناطق الحضرية بواقع ثلاثة ملايين و ٤٤٠ الفا و ٧٠٠ اسرة، وبلغ العدد في المناطق الريفية مليونا و ٢٥٥ الفا و ٥٦٥ اسرة. وتعد هذه الارقام مجرد احصائية لكن العراق بحاجة اليها كثيرا وتساعده في موضوع الاستثمارات والاقتصاد وبناء المساكن. ويحاول رئيس الحكومة نوري المالكي إقناع الكتل السياسية لاجراء التعداد السكاني قبل نهاية العام الحالي، ويرى ان ذلك مهما لوضع خطط ستراتيجية لحكومته. وتقول اللجنة العليا للتعداد السكاني إنها سترفع كتاباً رسمياً إلى مجلس الوزراء يقضي بضرورة اجراء التعداد السكان قبل نهاية العام، وتأجل الاحصاء السكاني في العراق اكثر من مرة بسبب الخلافات السياسية وبخاصة في وضع المناطق المتنازع عليها بين بغداد واربيل. وكان من المقرر ان يجري التعداد السكاني في العام الماضي.

وتعهد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي أمس الأول بإيجاد التوافقات لتنفيذ التعداد العام للسكان. فيما دعت بعثة الأمم المتحدة في العراق معارضي التعداد السكاني إلى عدم اعتباره أداة لإيجاد حقوق ومستحقات، مؤكدة أن البلد يحتاج إلى تطوير سياساته واستراتيجياته للسكان.

وقال المالكي في تجمع بوزارة التخطيط في بغداد لمناسبة اليوم العالمي للسكان: "لا يمكن بناء دولة حقيقية قائمة على أساس علمي إلا بإيجاد تعداد عام للسكان وإحصاء شامل لكل القدرات والإمكانات".

وأضاف: أن "التعداد عملية تنموية بحتة ولا يمكن أن تشكل مخرجاته أساساً صالحاً للحوارات السياسية لاسيما في ما يتعلق بالمادة ١٤٠ من الدستور"، لافتاً إلى أن "المطلوب لإنجاح هذه الحوارات النظر إلى مصلحة العراق ككل والتخفيف في سقف المطالب". وأكد المالكي أن "الحكومة سعت لتنفيذ التعداد كمشروع وطني تنموي يؤمن احتياجات الوزارات والمؤسسات الأهلية من البيانات الإحصائية اللازمة للتخطيط والتطوير التنموي". وأشار إلى أن "التحديات والعوائق الأمنية والسياسية والتزايد المضطرب لأعداد السكان والتغير المستمر في توزيعاتهم الجغرافية، فضلا عن التجاذبات السياسية، عوائق أكيدة للتطور المنشود".

من جانبه أكد رئيس بعثة الأمم المتحدة في العراق آد ميلكرت على "حاجة العراق إلى تطوير سياسات وستراتيجيات للسكان ليكون بإمكانه استكشاف احتياجات المستقبل لضمان تخطيط ملائم للمستقبل".

وشدد على "أهمية الحصول على الأرقام الصحيحة للسكان، وتوزيعها على المحافظات العراقية"، مضيفا: أن "التعداد سيمكن الحكومة من معرفة أعداد الذين ينبغي تعليمهم والمدارس المطلوبة، وعدد النساء والرجال المحتاجين لرعاية صحية أو المحتاجين إلى مساكن".

ودعا جميع الأطراف المعنية في المناطق المتنازع عليها إلى لقاء في إطار آلية المشاورات الدائمة، وفسح المجال لإجراء التعداد". وأكد أن "صندوق الأمم المتحدة خصص منذ عام ٢٠٠٥ ميزانية تبلغ ٧ ملايين دولار لتوفير الدعم الفني للجهاز المركزي للإحصاء ومساعدته على إجراء التعداد".

وكان يفترض ان تجرى عملية التعداد السكاني في الرابع والعشرين من تشرين الأول الماضي، بمشاركة ٢٥٠ ألف عداد في مختلف أنحاء البلاد، وهو التعداد التاسع منذ أول تعداد في العراق في الـ٥ من حزيران عام١٩٢٧، وكان آخر التعدادات السكانية في العراق هو التعداد الثامن الذي نفذ في ١٦من تشرين الاول عام١٩٩٧، ووفر هذا التعداد مؤشرات إحصائية شاملة عن التغييرات السكانية والاقتصادية والاجتماعية، الا انه لم يشمل إقليم كردستان.

رئيس الحكومة العراقية ينفي تصريحات محمد الصباح

بغداد: الكويت لم تطلعنا على محادثات مبارك الكبير

متابعة/ المدى

نفى رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي أمس الأول، ان تكون الكويت أطلعت بغداد خلال محادثات ثنائية عقدت مؤخرا على مشروع بناء ميناء «مبارك الكبير» الذي يطالب العراق بوقفه.

وقال المالكي في بيان وزعه مكتبه الإعلامي: «أننا ننفي طرح موضوع ميناء مبارك في هذه المناقشات لا من قريب ولا من بعيد».

وأضاف: ان الجانب الكويتي لم يطرح المشروع «طوال المحادثات التي جرت مع اللجان الوزارية والفنية المكلفة بحل الملفات العالقة بين البلدين».

وجاء بيان المالكي رداً على تصريحات نقلت عن لسان نائب رئيس الوزراء الكويتي وزير الخارجية محمد الصباح، أشار فيها الى اطلاع المالكي على المشروع خلال زيارته للكويت في شباط الماضي. وأكد بيان رئيس الوزراء العراقي أن «ما ورد في جانب من هذه التصريحات من الشرح المفصل للأمور المتعلقة بالملاحة في خور عبد الله، هو كونه ممراً مائياً مشتركاً لكلا البلدين، ويدار بصورة مشتركة، ولا ميزة فيه لأي جانب على الجانب الآخر»، لكنه شدد على ان العراق لم يطلع على مشروع ميناء مبارك «إلا من طرف ثالث».

وتطالب بغداد بوقف بناء الميناء الذي وصل العمل فيه إلى نسبة ١٤ في المئة، على ما قال وزير النقل العراقي هادي العامري، كونه يغلق القناة الملاحية للموانئ العراقية.

وكانت الكويت وضعت في نيسان الماضي حجر الأساس لبناء ميناء «مبارك الكبير» في جزيرة بوبيان التي تقع في اقصى شمال غربي الخليج العربي، وتعد ثاني اكبر جزيرة في الخليج (٨٩٠ كم مربعا) بعد جزيرة قشم الايرانية.

ويرى خبراء عراقيون ان بناء الميناء سيؤدي الى «خنق» المنفذ البحري الوحيد للعراق، لانه سيتسبب في جعل الساحل الكويتي ممتدا على مسافة ٥٠٠ كيلومتر، بينما يكون الساحل العراقي محصوراً في مساحة ٥٠ كيلومترا.

وشهدت العلاقات بين بغداد والكويت، التي كانت بوابة لعبور القوات الاميركية الى العراق عام ٢٠٠٣، تحسناً ملموساً في السنوات القليلة الماضية، إذ بدا كأنها تتجاوز تداعيات الاجتياح العراقي للكويت ايام نظام صدام حسين عام ١٩٩٠. وما زال على العراق الاعتراف رسمياً بحدود الكويت البرية والبحرية.

ويحتج العراق بصورة رسمية على ترسيم الحدود الذي اجراه مجلس الامن عام ١٩٩٣، ويبدي استعداده للاعتراف بحدود الكويت البرية، الا انه يطالب بتوسيع منفذه البحري على الخليج.

الى ذلك، أعرب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الدكتور محمد الصباح السالم الصباح الليلة قبل الماضية عن ثقته بأن تنفيذ العراق لالتزاماته الدولية تجاه دولة الكويت سيسهم في بناء الثقة بين البلدين وتوطيد العلاقات بينهما.

واكد في رسالتين متطابقتين الى كل من السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون والرئيس الحالي لمجلس الأمن الدولي سفير ألمانيا بيتر فيتغ على رغبة الكويت "الجادة" في تعزيز علاقات حسن الجوار واستعدادها "التام" لمساعدة العراق على تنفيذ تلك الالتزامات بأسرع وقت ممكن.

وقال محمد الصباح: "اننا نود تأكيد رغبتنا الجادة في تحسين العلاقات الثنائية على المستوى الذي يخدم مصالح البلدين والشعبين ويعزز علاقات حسن الجوار".

واضاف: "ونحن على ثقة بأن تنفيذ العراق لالتزاماته الدولية المتبقية تحت مظلة الأمم المتحدة وتأكيد احترامه للقرار ٨٣٣ (لسنة ١٩٩٣) وتنفيذه على الأرض سيمثل مدخلا مهما لبناء الثقة بين البلدين وانطلاقة الى أفق أوسع لعلاقة متينة يكون أساسها احترام الشرعية الدولية والقانون الدولي ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية".

وجدد الصباح "استعداد دولة الكويت التام لتقديم الدعم والمساندة التي يحتاجها العراق من أجل تسريع عملية تنفيذ الالتزامات المتبقية التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة".

وفي سرده لآخر المستجدات المتعلقة بالالتزامات المتبقية على العراق وفي ما يخص مسألتي الأسرى واعادة الممتلكات والأرشيف الوطني قال محمد الصباح: ان دولة الكويت "تقدر التعاون البناء الذي تبديه الحكومة العراقية لانهاء هذه المسألة الانسانية" في اطار اللجنة الثلاثية واللجنة الفنية المنبثقة عنها برئاسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر للكشف عن مصير المفقودين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول.

وأوضح: أن هذا التعاون أثمر عن التعرف على جثمان ٢٣٦ مفقودا من أصل ٦٠٥ معربا عن أسفه لأنه ومنذ عام ٢٠٠٤ "لم يحصل تقدم في الكشف عن مصير بقية المفقودين".

كما اعرب عن أمله في أن "يتواصل ويستمر هذا التعاون ويتم تكثيفه" في المرحلة القادمة لتنفيذ خطط وبرامج العمل التي يتم الاتفاق عليها بين الأطراف المعنية في اطار اللجنة الفنية.

وأعرب محمد الصباح ايضا عن ترحيب دولة الكويت بقرار مجلس الأمن الذي اتخذه في الشهر الماضي بتمديد ولاية المنسق الدولي رفيع المستوى السفير غينانـدي تاراسوف لمتابعة ملف المفقودين وملف الممتلكات والأرشيف الوطني الذي "لم يطرأ عليه تغيير يذكر" وعن تأييدها لاستمرار ولايته "لضمان تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة".

وفي ما يتعلق بصيانة العلامات الحدودية بين البلدين قال محمد الصباح: ان مشروع الصيانة "لا يزال معلقا" مذكرا بأن الأمم المتحدة قامت - تنفيذا لقرار مجلس الأمن ٨٣٣ - بالتحضيرات اللازمة لانجاز مشروع الصيانة.

واضاف: ان المرحلتين الأولى والثانية المتعلقتين بالاعداد والتحضير والتخطيط اكتملتا منذ أكثر من أربع سنوات وتبقى المرحلة الثالثة والأخيرة المتمثلة في التنفيذ الفعلي وذلك لأن المنظمة الدولية "لم تتمكن حتى الآن من تنفيذ مهامها".

وتابع الصباح: ان ذلك يرجع الى عدم قيام العراق بتنفيذ توصيات فريق الأمم المتحدة الفني الذي زار المنطقة الحدودية في فبراير/ شباط ٢٠٠٦ وطلب من العراق ازالة التجاوزات والعوائق على الحدود بما فيها تلك التي تمنع الرؤية بين العلامات الحدودية.

وكذلك عدم رد العراق على الدعوات المتكررة من السكرتير العام والرسائل العديدة التي وجهتها له الأمانة العامة للأمم المتحدة في ذلك الشأن وكان آخرها في مايو/ أيار الماضي وطلبت فيها من العراق تسديد نصيبه المتبقي من تكاليف المشروع والبالغة ٦٠٠ ألف دولار أمريكي وتحديد موعد لبدء التنفيذ.

وأشار أيضا الى أن اجتماعين عقدا بين الكويت والعراق برعاية الأمم المتحدة الأول في نيويورك في يونيو/ حزيران ٢٠٠٧ والثاني في الكويت في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٨ معربا عن أمله في أن تدعو الأمم المتحدة الى عقد اجتماع ثالث للفنيين من الكويت والعراق بغرض متابعة تنفيذ مشروع الصيانة وابلاغ مجلس الأمن بما يتم في هذا الشأن.

وفي ما يتعلق بمسألة التعويضات أشار محمد الصباح الى أن العراق يواصل تنفيذ التزاماته التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بتعويض المتضررين من غزو العراق للكويت في عام ١٩٩٠ وبموجب قرارات المجلس استقطعت نسبة من ايرادات بيع النفط وخصصت لصندوق التعويضات. وذكر بأن الكويت والعراق عقدا جولة أولى من المباحثات في عمان عام ٢٠٠٩ بشأن مستقبل مبالغ التعويضات المتبقية تم الاتفاق بعدها على عقد جولة أخرى من المباحثات وذلك تنفيذا لقرار مجلس محافظي صندوق التعويضات، لكنه أعرب عن أسفه لأن العراق "وحتى هذا التاريخ لم يرد على الرسائل المتكررة من أمانة لجنة التعويضات لعقد الجولة الثانية.

وفي غمرة الانباء التي تحدثت عن «حلول ديبلوماسية» لما بات يعرف بـ«أزمة الموانئ» التي نشبت بين العراق والكويت، يتضح ان المباحثات المعمقة التي اجراها أعضاء اللجنة الثنائية المشتركة بين البلدين، لا تدل على ذلك.

فالأزمة التي وقعت في نيسان الماضي، على خلفية شروع الكويت بتشييد ميناء «مبارك الكبير» في جزيرة بوبيان واعتراض بغداد على ذلك، لم تعالج في شكل نهائي اثناء الاجتماعات والاتصالات التي جرت في هذا الاطار من قبل الطرفين اثناء الشهرين الماضيين.

والدليل على بقاء الازمة على حالها برغم الجهود المبذولة في اطار ترطيب الاجواء وخلق حالة من التفاهم حيال ذلك، ودخول الامم المتحدة على خط التهدئة، هو تصريحات وزير النقل العراقي هادي العامري التي دعا فيها «الحكومة الكويتية لإيجاد موقع بديل لإنشاء ميناء مبارك». وقال العامري في مؤتمر صحفي: أن «المشروع (ميناء مبارك) في حال تم إنشاؤه في المكان المحدد له حاليا سيضر سلبا بالعلاقات العراقية الكويتية، لا نمانع في بناء الكويت ميناء مبارك، على أن يكون في موقع بديل عن المقرر حاليا حتى لا يؤثر على اقتصاد بلادنا وفقا لدراسات ميدانية».

وجدد العامري تأكيداته السابقة التي اشار فيها الى ان بلاده ستتخذ جميع الوسائل القانونية لمنع تشييد الكويت للميناء في مكانه المحدد، وستلجأ للتحكيم الدولي اذا ما استمرت الكويت بتنفيذ مشروعها الذي تقول بغداد انه سيضيق عليها الممر البحري الوحيد الذي تمتلكه على الخليج العربي.